دور الأمن الغذائي في الحد من ظاهرة الفقر بالجزائر

The role of food security in reducing poverty in Algeria

شوقي حفياني[1] *، عبد الكريم كيبش[2]

[1] جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)، chouki.hafiani@univ-constantine3.dz

[2] جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)، abdelkrim.kibeche@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام:2021/05/03 تاريخ القبول:2021/05/30 تاريخ النشر:2021/07/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأمن الغذائي في الحد الفقر والجوع، وذلك من خلال تحليل مؤشرات الأمن الغذائي ومدى مساهمتها في تقليص من معدل الفقر والجوع.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أهمية الأمن الغذائي في تقليص من معدلات الفقر والجوع وذلك من خلال زيادة في المتاح للإستهلاك الغذائي وقدرة وصول الأفراد إليه، وتبين لنا أن الجزائر حققت نتائج إيجابية في تخفيض من معدل الفقر والجوع وذلك بفضل العديد من السياسات والبرامج منها برامج وسياسات الأمن الغذائي المطبقة خلال الألفية الثالثة.

ولكن رغم هذه السياسات المطبقة ما زالت غير قادرة على الحد من الفقر والجوع، وعليه لابد من تحقيق الأمن الغذائي كشرط ضروري يساهم في الحد من الفقر والجوع وذلك عبر إتخاذ المزيد من الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الفقر، الجوع، السياسات، الحد من الفقر والجوع.

Abstract:

This study aims to identify the role of food security in combating poverty and hunger, by analyzing indicators of food security and the extent of their contribution to reducing the poverty and hunger rate.

Through this study, we have reached the importance of food security in reducing poverty and hunger rates through an increase in available food consumption and the ability of individuals to reach it, we have found that Algeria has achieved positive results in reducing the poverty and hunger rate thanks to Many policies and programs, including food security programs and policies applied during the third millennium, but despite these class policies, are still unable to eradicate poverty and hunger, and accordingly, food security must be achieved as a necessary condition to eradicate poverty and hunger by taking more polices and strategies. Economic, social and political.

Key words: food security, poverty, hunger, policies, Combating poverty and hunger.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تعاني الجزائر على غرار باقي الدول العربية والنامية من عدم قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي لمختلف أفراد المجتمع الجزائري، حيث لا يتمكن كل المواطنين الجزائريين من الحصول على الغذاء الصحي الآمن في كل الأوقات بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر، هذا العجز عن توفير الغذاء يؤثر سلباً على العديد من النواحي خاصة الإجتماعية منها كعدم تحسن القدرة الشرائية وإستمرار تفشي الجوع وسوء التغذية، وعليه فإن ظاهرة الفقر والجوع تتأثر بدرجة كبيرة بمدى قدرة الدولة على تحقيق أمنها الغذائي، حيث أن قدرة الدولة على تحقيق أمنها الغذائي يساهم بدرجة كبيرة في تخفيض من مستوى الفقر والجوع الموجودين، وعليه تعتبر مسألة الأمن الغذائي من بين المسائل المهمة وذلك لما لها من تجليات في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ونظراً لهذه الأهمية إزداد إهتمام الدول بموضوع الأمن الغذائي وعلى غرارها الجزائر والتي في ظل توجهاتها الجديدة في الألفية الثالثة وتبنيها لأهداف الألفية الثالثة لمؤتمر الغذاء العالمي سعت الجزائر إلى تحقيق أهداف هذه الألفية والتي تتركز على تحقيق العديد من الأهداف والتي في مقدمتها القضاء على الفقر والجوع، وقد عملت الجزائر جاهدة على تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيقها للعديد من السياسات والإستراتيجيات في مجال الأمن الغذائي والتي ركزت على التنمية الفلاحية والريفية بشكل كبير للحد من ظاهرة الفقر وسوء التغذية وغيرها. وعليه وفق ما سبق نطرح الإشكال التالي: إلى أي مدى ساهمت سياسات ومخططات الأمن الغذائي في الحد من الفقر والجوع؟ وهل هذه السياسات والإستراتيجيات كافية لوحدها للقضاء على مشكلة الفقر والجوع؟.

وكفرضيات نبني عليها دراستنا أنه: – رغم الدور البارز والمهم التي تلعبه سياسات وبرامج الأمن الغذائي في الحد من معدلات الفقر والجوع، إلا أن هذه السياسات والبرامج وحدها غير كافية للحد من هذه الظواهر، خاصة في ظل عدم تمكن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي.

– نجاح الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي الوطني والفردي يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة في الحد من ظاهرة الفقر والجوع.

أما عن أهداف الدراسة، فتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– تباين أهمية الأمن الغذائي في الحد من الفقر والجوع.

– التعرف على السياسات والبرامج الزراعية الموجهة للقضاء على الفقر والجوع.

– التعرف على مدى مساهمة البرامج والسياسات في تقليص من معدل الفقر والجوع.

منهجية الدراسة: لقد فرضت علينا طبيعة الدراسة الإعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل مؤشرات الأمن الغذائي ومدى مساهمتها في تقليص من معدلات الفقر وسوء التغذية، معتمدينا في ذلك على بيانات وأرقام وإحصائيات صادرة عن هيئات ومؤسسات رسمية ودولية.

1. الأمن الغذائي وظاهرة الفقر.

يعد الأمن الغذائي والفقر من بين مواضيع الساعة والتي لاقت اهتمام وعناية كبيرة في السنوات الأخيرة نظرا لأهمية هاتين المسألتين خاصة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للدولة على حدا سواء، وسنحاول تقديم تعاريف لهذه المفاهيم وتباين العلاقة الموجودة بينهما.

1.1. تعريف الأمن الغذائي والسيادة الغذائية:

يعد مفهومي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية من بين المفاهيم الاقتصادية والسياسية والتي لاقت عناية من قبل المفكرين والباحثين وذلك نظرا للأهمية الجوهرية التي يلعبها هذين المفهومين في تعزيز التنمية الشاملة وتعزيز الإستقرار والسيادة الوطنية، وسنحاول تقديم أهم التعاريف لهذين المفهومين.

1.1.1. تعريف الأمن الغذائي.

قدمت العديد من التعاريف لمفهوم الأمن الغذائي من قبل المنظمات والفقهاء والمختصين في المجال الغذائي، ومن بين التعاريف الأكثر إتفاقاً عليها وهو الذي عرف الأمن الغذائي على أنه: قدرة المجتمع في جميع الأوقات على توفير الغذاء المناسب للمواطنين كماً وكيفاً بأسعار تتناسب مع دخول المواطنين (مبروكي، 2007، صفحة 15).

وهناك من يعرف الأمن الغذائي إنطلاقاً من الإكتفاء الذاتي حيث يعني الأمن الغذائي قدرة الدولة أو مجموع الدول على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية النباتية والحيوانية عبر إنتاجها محليا فقط دون الإعتماد على الخارج لتلبية ما ينقص من السلع الغذائية (البغدادي، 2014، صفحة 170). في حين يرى البعض أن الأمن الغذائي يعني قدرة الدولة على توفير إحتياجات الأساسية من الغذاء بطريقة منتظمة عبر إنتاجها محليا أو عن طريق إستيراد ما ينقص من السلع الغذائية ولكن بشرط أن يتم هذا الإستيراد من عوائد صادرات زراعية تصدرها الدولة للخارج (جبارة و راتول، 2016، صفحة 73).

أما منظمة العالمية للأغذية والزراعة (الفاو) فعرفت الأمن الغذائي بقولها أنه: تأمين الغذاء لكافة المواطنين في مختلف الأوقات بالكمية والنوعية اللازمة وإمكانية الحصول عليه وفق نظم إقتصادية وإجتماعية، وينبغي أن يكون هذا الغذاء الموفر صحياً وسليم وخال من المواد المسرطنة يساعد على نمو قدرات الإنسان العقلية والبدنية (الأسرج، 2014، صفحة 2).

وعليه يمكن القول أن الأمن الغذائي يعتبر ضرورة ملحة تفرض المزيد من التحديات على الدول من أجل توفيره لمواطنيها نظرا لأهميته بالنسبة للإنسان وللدولة على حد سواء، فالأمن الغذائي يساهم في نشر الأمن والإستقرار والتطور والإزدهار، والعكس صحيح فإن إنعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى إنتشار الفقر والجوع والفوضى وعدم الإستقرار، وعليه فإن الدول ملزمة بتحقيقه حتى تضمن إستمرارها وبقائها في هذا العالم.

2.1.1. تعريف السيادة الغذائية.

تعرف السيادة الغذائية بأنها: ذلك الحق الذي يكفل للشعوب والدول من تحديد مختلف الأنشطة المتعلقة بالزراعة وسياساتها بكل خصوصية بما يتماشى مع ظروفهم ومصالحهم الخاصة، ومنه فإن السيادة الغذائية تعني حق الشعوب في إنتاج الغذاء الخاص بهم محليا فقط دون اللجوء إلى الإستيراد شريطة أن يتمكن كل أفراد المجتمع من الحصول على الغذاء الكافي بشكل متساوي (جانلوكا, بوزيا وآخرون;، 2016، صفحة 5).

3.1.1. العلاقة بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية.

مما سبق تقديمه من تعاريف لكل من مفهومي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية يمكن القول بأن هناك إختلاف واضح بين المفهومين، وذلك كون أن الأمن الغذائي يركز على جانب أخر هو الإستيراد الغذائي من

الخارج لتلبية النقص في الإنتاج المحلي، بينما نجد أن مفهوم السيادة الغذائية تركز على محور واحد ألا وهو إنتاج الغذاء محليا دون اللجوء إلى الخارج عبر دعم إنتاجه بواسطة إشراك المزيد من الفلاحين في العملية الإنتاجية بدلا من الإعتماد على الأسواق الخارجية للحصول على الغذاء، ما يسمح في إطار مفهوم السيادة الغذائية بتعظيم أرباح صغار الفلاحين والمنتجين الحقيقيين عكس مفهوم الأمن الغذائي الذي يسمح بتعظيم أرباح المضاربين والمتستثمرين نتيجة لإتفاقيات الشراكة التي ينخرطون فيها في إطار مقاربة الأمن الغذائي (مجلة siyada، 2019).

2.1. الفقر ومؤشرات قياسه.

يعد الفقر من بين المفاهيم التي اهتمت بدراستها وعلاجها العديد من الهئيات والمنظمة والباحثين وذلك لما لهذه الظاهرة من تداعيات وآثار عميقة تؤثر على صحة الإنسان ووجوده من جهة كما تؤثر سلبا على امكانية الحفاظ على إستقرار البلاد وأمنه، وسنحاول تقديم مجموعة من التعاريف له والتطرق إلى مؤشرات قياسه.

1.2.1. تعريف الفقر.

تعددت التعاريف لمقدمة لمفهوم الفقر وذلك راجع إلى تعدد أنواعه وأشكاله، حيث عرف الفقر من المنظور الاقتصادي على أنه: إفتقار الفرد إلى الموارد اللازمة لكي يعيش في مجتمعه بطريقة لائقة طبقا لمستويات المعيشة الموجودة في مجتمعه، علما أن هذه المستويات تختلف زماناً ومكاناً (عزوز و ضيف، 2017، صفحة 325).

أما البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة فقد عرف الفقر من خلال تركيزه على الفقر على فكرة الفقر النقدي (الإيردات، الدخل)، والتي يجب أن تأخذ القيمة الأدنى من السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد، بالإضافة إلى الإحتياجات الأخرى كالخدمات الاجتماعية والرعاية (التعليم، العمل، الملبس، الرعاية الصحية...الخ) (مهديد و حاجي، 2016، صفحة 7).

أما علي وهب فقد عرف الفقر بوصفه: الحرمان الشديد من الموارد، بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الرئيسية للعيش إلا نادراً وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة (حصروي، 2009، صفحة 4). وعليه يمكن القول بصفة عامة أن الفقر هو ظاهرة إجتماعية إقتصادية تعني إفتقار الإنسان للحاجيات الأساسية من أكل وشرب ولباس وغيرها مما يؤثر ذلك سلبا على قدرته في العيش بطريقة صحية وسليمة بحيث يخلق له الفقر مشاكل تراكمية ناجمة عن هذا الفقر أهما المشاكل النفسية والإجتماعية تدفع به في المقابل إلى تصرفات غير محمودة. ويأخذ الفقر عدة أشكال وصور منا الفقر الاقتصادي، الفقر الإنساني، الفقر السياسي، والفقر الوقائي (قويدقورين، 2014، صفحة 18).

2.2.1. مؤشرات قياس الفقر.

تتعدد طرق قياس الفقر، إلا أن أكثر الطرق إعتمادا في الوقت الحالي وهي طريقة خط الفقر، وتقوم هذه الطريقة دراسيا على تقسيم مجتمعات الدراسة إلى فئتين، الأولى تضم الفقراء، والثانية تضم غير الفقراء، كما أنه في المقابل نجد أن خطوط الفقر متعددة أهمها: خط الفقر المطلق، خط الفقر النسبي، وخط الفقر المدقع، إلا أنه بحسب الكثير من المختصين في هذا المجال نجد أن خط الفقر المطلق هو الأكثر ملائمة لقياس الفقر في الدول

النامية، ويقصد به : ذلك الخط الذي يضم التكلفة الإجمالية المخصصة لسد الحاجيات الرئيسية من السلع الغذائية وغير الغذائية. أما بالنسبة للبنك الدولي فيعتمد في قياسه للفقر على أسلوب خط الفقر يساوي دولار واحد في اليوم للفرد أو خط الفقر الذي يساوي دولارين لليوم.

ويتم تحديد التكلفة بالنسبة لخط الفقر المطلق عبر إستعمال المسوحات على المداخيل والنفقات الأسرية، بحيث تقدر تكلفة الحاجيات الرئيسية المتعلقة بالسلع الغذائية بواسطة السعرات والبروتينات التي يحتاجها الجسم، أما فيما يتعلق بالحاجيات الرئيسية غير الغذائية فتحدد عادة من خلال قياس العلاقة النسبية بين ما يتم إنفاقه على السلع الغذائية وبين ما يتم إنفاقه على السلع الأخرى (بختي و بهياني، 2018، الصفحات 184-185).

3.1. العلاقة بين الأمن الغذائي والفقر.

هناك علاقة ترابطية بين الأمن الغذائي والفقر حيث أن توفر الأمن الغذائي من خلال توفير الغذاء الصحي السليم والآمن لكل أفراد المجتمع يساهم في القضاء على الجوع والفقر خاصة في المناطق الريفية والتي تعاني أكثر من المناطق الحضرية من إنتشار ظاهرة الفقر المدقع، حيث أنه من الأشياء الدالة على تحقيق الأمن الغذائي هو زيادة النمو الزراعي الفعال حيث يساهم هذا النمو في الحد من الفقر وسوء التغذية نتيجة زيادة إنتاجية الفئة العاملة في الزراعة مما يؤدي ذلك إلى زيادة العوائد والأرباح لهذه الفئة الصغيرة والتي تعتبر الفئة الأكثر فقراً مقارنة مع الفئات العاملة في القطاعات الأخرى، كما يؤدي التوسع في المشاريع الزراعية إلى زيادة الطلب على اليد العاملة مما يساهم ذلك في توفير مناصب شغل مما يقلص ذلك من حجم البطالة خاصة في المناطق الريفية والتي تعتبر الزراعة أهم مصدر رزق لهم في ظل غياب تواجد الإستثمارات في القطاعات الأخرى، وتشير الدراسات إلى أنه زيادة توفير العمل اللائق في المجال الزراعي في المناطق الريفية من شأنه أن يعزز من تحقيق الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012، الصفحات 30-31)، وذلك بجلب أكبر عدد من اليد العاملة الماهرة التي تسمح بزيادة الإنتاجية، مما ينعكس ذلك بدوره إيجاباً على هؤلاء العاملين من خلال تحسين دخولهم التي يحصلون عليها، وعليه فإن الإهتمام بهذه الفئة يعد من الشروط التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر والجوع.

وعلى غرار باقي الدول النامية تعاني الدول العربية في ظل عدم قدرتها على تحقيق أمنها الغذائي من إنتشار ظاهرة الفقر وهي ظاهرة أكثر بروز في المناطق الريفية بنسبة 76 بالمائة وتشمل هذه النسبة خاصة فئة المزارعين الذين يحوزون على أراضي زراعية صغيرة، ويساهم إنتشار الفقر في هذه المناطق في زيادة نسبة الأمية والتسرب المدرسي وذلك نتيجة الأوضاع المعيشية الصعبة والمتدهورة، ويراجع تفشي ظاهرة الفقر إلى هذه الدرجة إلى عدم الإهتمام بتنمية الريف رغم تطبيقها لبرامج وخطط تنموية شاملة، وتتجلى مظاهر غياب التنمية الريفية في ضعف الخدمات كالسكن والعمل والنقل والصحة وغيرها، غياب هذه المظاهر أثر سلبا على جذب الإستثمارات الفلاحية بصورة رئيسية نتيجة غياب البنية التحتية المحفزة على الإستثمار (صندوق النقد العربي، 2009، صفحة 190).

وعليه يمكن القول أنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي دون تحقيق التنمية الريفية حيث أن التنمية الريفية شرط ضروري للوصول إلى الحديث عن الأمن الغذائي، كما أن كلا المفهومين (أي الأمن الغذائي والتنمية) يساهمان بصورة كبيرة في القضاء على الفقر المنتشر خاصة في المناطق الريفية النائية.

2. سياسات وبرامج الأمن الغذائي في الجزائر.

طبقت الجزائر منذ الإستقلال العديد من البرامج والسياسات لتحقيق الأمن الغذائي بهدف القضاء على الفقر والجوع المنتشر في الجزائر، وقد حرصت الجزائر من خلال هذه السياسات على توفير ما يحتاجه مختلف أفراد المجتمع من سلع غذائية من جهة بالإضافة إلى خلق مناصب شغل معتبرة في القطاع الزراعي بصفة خاصة من جهة أخرى، غير أنه بالرجوع إلى السياسات المطبقة منذ الإستقلال إلى غاية بداية الألفية الثالثة قد فشلت كلها في تحقيق الأهداف المنشودة رغم تحقيق بعض النتائج البسيطة.

وبحلول الألفية الثالثة وتماشياً مع تطبيق ما جاء في أهداف الألفية الثالثة العالمي والتي أقرها مؤتمر قمة الغذاء العالمي والتي ركزت على العديد من الأهداف منها القضاء على الفقر والجوع وعليه كانت تلك المنطلق الجديد لتبني الجزائر مجموعة من السياسات والمخططات والتي تهدف إلى تقليص الفجوة بين الريف والمدينة وتحقيق التنمية الزراعية والريفية في ظل مقاربة الأمن الغذائي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية أ، 2010، صفحة 64)، ومن بين السياسات والمخططات المطبقة لتعزيز الأمن الغذائي للحد من الفقر والجوع ما يلي:

1.2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2008: بداية من سنة 2000 قامت الجزائر بإعادة الإعتبار لمجال التنمية الفلاحية والريفية وذلك من خلال تنفيذ برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)، وقد منحت له الحكومة ميزانية مالية معتبرة لتنفيذه، وقد إنطلاق هذا المخطط من فكرة أساسية وهي تحقيق الأمن الغذائي بدلا من تحقيق الإكتفاء الذاتي ولكن مع مراعاة التحولات الاقتصادية الجديدة وذلك عبر تبني سياسة إقتصاد السوق وتوقيع شراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد ركز هذا المخطط على تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تطوير القطاع الفلاحي وعصرنته من خلال تحسين مستوى معيشة سكان الريف بإعادة الإعتبار للمهن الريفية، والعمل على خلق أنشطة اقتصادية جديدة، وتوفير مناصب شغل خاصة للفئات السكانية الريفية المحرومة، وقد إستفاد من خلال هذا المخطط 220 ألف مستثمرة فلاحية و600 ألف مستثمرة فلاحية معزولة في مناطق ريفية نائية وتمثل 10 ملايين نسمة من سكان المناطق الريفية، غير أنها لم تمس هذه المستثمرات الفلاحية كل المناطق الريفية.

ومع نهاية مدة هذا المخطط قامت الوزارة بتوسيع هذا المخطط وإعطائه بعد ريفي أكثر وأصبح إسمه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بدلا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وقد ركز هذا المخطط على إدماج القطاعات الأخرى مع التنمية المحلية، وعلى مبدأ الشراكة بين القطاعين في المجال الفلاحي، كما هدف أيضا إلى عصرنة الأنشطة الفلاحية وتطويرها وزيادة توسيع الأراضي الزراعية الرعوية، وقد خصصت مبالغ مالية ضخمة لهذا البرنامج قدرت بـ 15 مليار دج سنة 2004 فقط (نزغي و هاشمي، 2013، الصفحات 14-15).

وعلى الرغم من أهمية هذا المخطط في تحسين مؤشرات الحياة في المجتمع الريفي الجزائري خلال هذه الفترة إلا أن النتائج المرجوة لم تتحقق مثلما كان يتوقع منها وذلك لعدة أسباب وعوامل مرتبطة بالدرجة الأولى بسوء التسيير والإجراءات البيروقراطية والمحسوبية والوساطة وغيرها من مظاهر الفساد الإداري والمالي المنتشرة في مختلف القطاعات.

2.2. سياسة التجديد الريفي 2008–2014: وفق قانون توجيه الفلاحي الذي صدر سنة 2008 والذي يحدد المعالم الجديدة للفلاحة الوطنية بهدف تحسين الأمن الغذائي للجزائر تم وضع برنامج التجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، ويضم هذا البرنامج إجراءات وتدابير من شأنها أن تساهم في ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية، من خلال تضافر وتعاون جميع الفاعلين في المجال، ومن بين الأهداف التي تسعى لها هذه السياسة:

– تعزيز التنسيق والتشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعات الصناعية، مما يؤدي ذلك إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، وتوعية بضرورة الترشيد والإستعمال العقلاني للمياه باستخدام أساليب الري التقني، كما ركزت هذه السياسة على أهمية منح استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة عن طريق الامتياز، بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل.

وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي حول ثلاث مرتكزات متكاملة ألا وهي: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، وبرنامج دعم القدرات البشرية والدعم التقني وإطار تحفيزي. وقد جاءت هذه السياسة بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل وهي تسعى إلى:

– ترقية فلاحة قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئيا وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الانتاج.

– تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تظافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم، من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص ومكافحة الهشاشة والتهميش والاقصاء والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت والاختلالات (بوزيان و حفيظ، 2018، صفحة 123).

على الرغم من المكاسب المحققة من هذه السياسة من زيادة عدد العاملين في القطاع الفلاحي وتقديم التسهيلات والتحفيزات للفلاحين إلا أن سياسة التجديد الفلاحي لم تستطع أن تحقق الأهداف اللازمة خصوصا وأن البنية التحتية للقطاع الفلاحي ما زالت تعاني من غياب الهياكل والوسائل العصرية، ضف إليها أن الفلاحين ما زالوا يعانون من تهميش نتيجة عدم وجود مصادر تأمينية فعلية تحميهم وتحمي عائلاتهم من المخاطر التي يمكن أن تتسبب فيها مختلف العوامل أو الكوارث الطبيعية أو غيرها.

3.2. مخطط عمل الفلاحة (2015–2019): أما المخطط الخماسي (2015-2019) المعروف بإسم مخطط عمل الفلاحة فقد ركز على ثلاثة مرتكزات أساسية وهي:

– الزراعة والثروة الحيوانية.

– الغابات والأحواض المائية.

– الصيد وتربية الأحياء المائية.

حيث تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019 ، على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال عصرنة وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات وإطارات القطاع الفلاحي على الإنتاجية، ومتابعة ورقابة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، بينما توقم الركيزة الثانية على إعطاء أهمية أكبر للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية، في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، وكذا زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية وصيانة الأماكن المخصصة لصيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى تحقيق جملة من النتائج وهي:

– متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05%، قيمة الإنتاج تقدر4300 مليار دينار جزائري، بيئة التشجير بـ 13%، تخفيض قيمة الواردات ب 02 مليار دولار، الصادرات ب 1,1 مليار دولار؛ الوصول إلى 1500000منصب شغل؛أما فيما يتعلق بمجال الصعيد البحري فيتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020: رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن، الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل، خلق 40 ألف منصب شغل؛ الوصول إلى رقم أعمال يقدر ب 110 مليار دينار جزائري؛ توفير أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي (جعفري و عدالة، 2018، الصفحات 108-109).

حقق هذا المخطط بعض النتائج الإيجابية خاصة المتعلقة بالثروة الحيوانية والسمكية خاصة خلال آخر السنوات، إلا أن كل هذه السياسات والمخططات التي تم تطبيقها بهدف تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر والجوع ما زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف المنشودة وهذا راجع إلى كون أن الجزائر تعتمد على سياسات ومخططات خماسية قصيرة المدى لا يسمح لا الوقت والمال بتنفيذها والوصول إلى النتائج المطلوبة والجزائر في هذا الصدد مطالبة بضرورة تبني إستراتيجيات الأمن الغذائي طويلة ومتوسطة المدى مع توفير الموارد المالية اللازمة حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر والجوع مستقبلا.

أما على صعيد دعم المستهلكين خاصة بسبب الأزمات العالمية الغذائية الأخيرة بهدف زيادة القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ومحاربة الفقر قامت الجزائر بتقديم إعانة بنسبة 0.5 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 وذلك لصالح الديوان الوطني الجزائري للحبوب بهدف ضمان إستقرار أسعار طحين القمح، كما أنشأت صندوق تعويض لإسترداد تكاليف النقل بغية ضمان توفير السلع الغذائية ذات الإستهلاك المحلي الواسع النطاق في جنوب البلاد بنفس الأسعار في الشمال.

أما على صعيد دعم المنتجين فقد قامت الحكومة الجزائرية سنة 2008 بإعادة تقييم أسعار إنتاج القمح بدرجة معتبرة من أجل زيادة دخل المزارعين وتشجيعهم على زيادة الإنتاجية، كما أعفتهم الحكومة من ضريبة القيمة المضافة على مدخلاتهم، زيادة على ذلك قدمت لهم قروض بدون فائدة (اللجنة الإقتصادية لشمال إفريقيا: مكتب شمال إفريقيا، 2012، الصفحات 22-25).

تعد آليات دعم المستهلكين من بين الآليات الجيدة لدعم الطبقات الفقيرة في الحصول على الموارد الغذائية الرئيسية، إلا أنه ينبغي عليها أن تستثني هذه الأليات الطبقات الغنية وذات الدخل المرتفع ورجال

الأعمال حتى لا يتم إستنزاف الخزينة العمومية، وذلك كون أن الطبقات الرأسمالية تستطيع أن تحصل على غذاء بسعره الحقيقي وليس المدعم عكس الطبقات الفقيرة والمعدومة.

وعليه يمكن القول أن هذه أهم السياسات والبرامج والتي قامت الجزائر بتطبيقها في إطار مقاربة الأمن الغذائي في ظل تطبيقها لأهداف الألفية الثالثة التابع لمؤتمر قمة الغذاء العالمي وذلك بهدف القضاء على الفقر ومحاربة الجوع وتحسين مستوى المعيشي من خلال عصرنة وتطوير القطاع الفلاحي وتنمية العالم القروي، ورغم ذلك فإن كل تلك السياسات والبرامج لم ترتقي إلى المستوى المطلوب رغم أنه تم ضخ فيها مبالغ مالية ضخمة ولكن دون جدوى فعلية.

3. مساهمة مؤشرات الأمن الغذائي الجزائري في محاربة ظاهرة الفقر.

بهدف تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والحد من الفقر والجوع سعت وزارة الفلاحة إلى النهوض بالقطاع الإنتاجي الفلاحي وذلك من خلال توفير التسهيلات للمنتجين وزيادة حجم الإستثمارات الفلاحية، مما يوفر مناصب شغل إضافية تساهم في تقليص من معدل البطالة، كما تهدف إلى زيادة حجم مساهمة الإنتاج الزراعي في تطوير الإقتصاد حتى يصبح القطاع الفلاحي رائداً أكثر من أجل أن يحصل على عناية أكثر مما يحصل عليها الآن، وعليه يمكن قياس مساهمة مؤشرات الأمن الغذائي في الحد من الفقر من خلال مؤشرات التالية:

1.3. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي: يعد القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة التي تساهم في الإقتصاد الوطني، إلا أن مساهمته مقارنة مع بعض القطاعات الأخرى تبقى منخفضة بعض الشيء، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج الوطني سنة 2017 بنحو 12 %(الديوان الوطني للإحصائيات، 2018، صفحة 65)، وفيما يلي نبين تطور الناتج الزراعي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

الشكل رقم1: تطور الناتج المحلي الزراعي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة= مليار دج

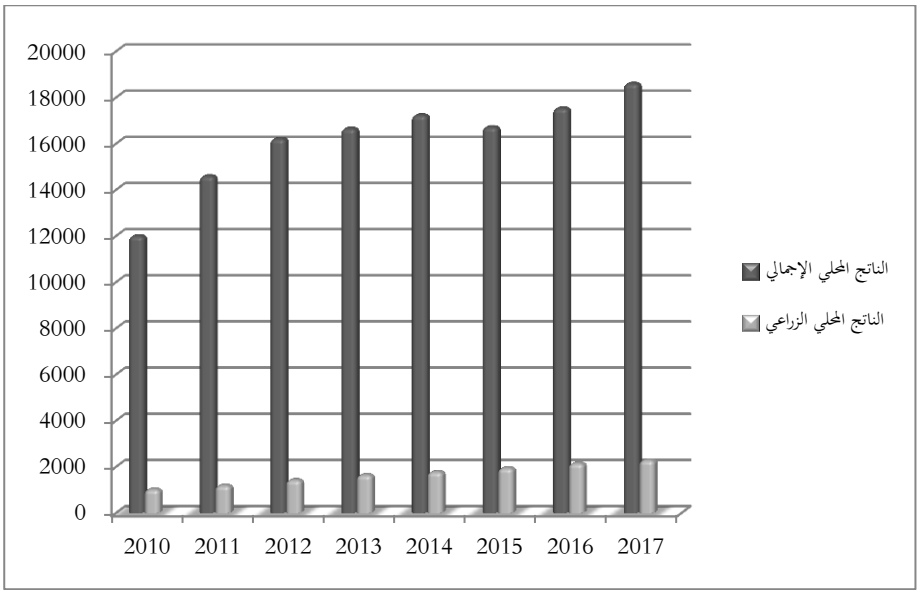

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، 2018)

من خلال الشكل رقم (1) الموجود أعلاه نلاحظ أنه رغم تضاعف حجم الناتج الزراعي خلال سنة 2017 مقارنة مع سنة 2010 إلا أن مساهمة الناتج المحلي الزراعي في إجمال الناتج المحلي الإجمالي يبقى

ضعيف نوعا إذا لم يتعدى حاجز 13% رغم المكانة المهمة للقطاع الزراعي، وهذه النسبة منخفضة مقارنة مع بعض الدول العربية والتي يساهم القطاع الفلاحي بنسبة تصل إلى 20% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه يمكن القول أن نسبة الناتج المحلي الزراعي لا تساهم بنسبة كبيرة في الحد من الفقر والجوع نظراً لكونها لا تمثل سوى 12% فقط، حيث يتوقف تراجع معدلات الفقر في الريف خصوصا على مدى زيادة حجم الناتج المحلي الزراعي، حيث أنه كلما إرتفع حجم الناتج الزراعي كلما أدى إلى زيادة المشاريع الزراعية مما يوفر مناصب عمل أكثر خاصة لسكان المناطق الريفية، كل ذلك يساهم في الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان، لذا فالجزائر مطالبة بزيادة حجم مساهمة الناتج الزراعي في الإقتصاد الوطني لتعزز أمنها الغذائي والحد بذلك من الفقر والجوع، وذلك بإعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي الذي عانى من تهميش كبير مقارنة مع القطاعات الأخرى وهو ما يتضح من خلال الفوارق الكبيرة للميزانيات العمومية الموجودة بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.

2.3. مساهمة القطاع الفلاحي في توفير اليد العاملة: يعد الموارد البشري من بين الموارد الرئيسية التي تساهم في العملية الإنتاجية، فكلما كانت بصورة كبيرة وذات كفاءة مهنية كلما أدى ذلك إلى زيادة من إنتاجيتها ومداخليها، وعلى غرار باقي القطاعات الأخرى يمتلك القطاع الزراعي عدد معتبر من القوى العاملة مقدرة بنحو 2.54 مليون عامل وهي تشكل ما نسبته حوالي 20% من إجمالي القوى العاملة في الجزائر (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ب، 2017، صفحة د.ص)، والجدول التالي يبين تطور القوى العاملة في القطاع الزراعي خلال آخر السنوات:

الجدول رقم 1: تطور القوى العاملة الكلية والقوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010–2016).

(الوحدة=مليون عامل)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القوى العاملة الكلية	10,54	10,66	11,42	11,96	11,45	11,93	12,11
القوى العاملة في القطاع الزراعي	2,35	2,44	2,47	2,52	2,55	4,95	2,54

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010–2017)

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (1) أنه رغم زيادة عدد العاملين في القطاع الفلاحي في آخر السنوات مقارنة مع سنة 2010 إلا أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي تعتبر ضئيلة نوعا مقارنة مع عدد السكان الريف في الجزائر والتي يفوق عدد سكانها 10 مليون نسمة، وبالتالي فإن حجم توفير مناصب عمل لسكان المناطق الريفية محدوداً جداً، مقارنة مع ما يتم توفيره من فرص عمل في القطاعات الأخرى، وبالتالي فإن ذلك يؤثر سلباً من خلال زيادة حجم البطالة في هذه المناطق بإضافة إلى عدم تحسين مستوى معيشتهم، مما يساهم في زيادة معدل الفقر، وعليه فإنه كلما إرتفعت نسبة العاملين في القطاع الفلاحي، فكلما يؤدي ذلك إلى

زيادة فرص العمل مما يحسن ذلك من مداخيل هذه المناطق وبالتالي تقليص من نسبة الفقر والذي يتمركز في المناطق النائية بصفة رئيسية.

3.3. توفير الغذاء الإستهلاكي لمواجهة سوء التغذية: تسعى الحكومة الجزائرية إلى توفير الغذاء الصحي الآمن لمختلف المواطنين دون تمييز في إطار تعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر وسوء التغذية، وذلك من خلال إنتاج أكبر قدر من السلع الغذائية والنباتية محليا أوعن طريق إستيراد ما ينقص للإستهلاك من الأسواق العالمية، وتوفر الجزائر كمية معتبرة من الغذاء خاصة السلع الإستراتيجية ذات الإستهلاك الواسع والجدول التالي يبين لنا المتاح للإستهلاك للجزائريين في السنة من السلع الغذائية الرئيسية:

الجدول رقم 2: تطور المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

(الوحدة=ألف طن)

	(2008-2000)	(2013-2009)	(2017-2014)
الحبوب	10673	13523	16661
الخضر	508	10185	14032
الفواكه	266	3830	5149
البقوليات	229	211	313
الزيوت	753	759	1095
اللحوم	546	595	881

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2005-2017)

من خلال الجدول السابق رقم (2) نلاحظ أنه إرتفع المتاح للإستهلاك السلع الغذائية الرئيسية الإستراتيجية في الجزائر خلال أخر السنوات مقارنة مع متوسط الفترة (2000-2013) وهذا راجع إلى عدة عوامل رئيسية أهمها زيادة الإنتاج الزراعي الوطني في ظل خطة الدولة الجزائرية لتعزيز الأمن الغذائي الوطني، وكذا زيادة الطلب على السلع الغذائية نتيجة الزيادة المعتبرة في عدد سكان الجزائر، وبفضل زيادة المتاح في الغذاء فقد ساهم ذلك ولو نسبياً في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتخفيض معدل الفقر وسوء التغذية. والشكل التالي يبين لنا تراجع معدلات سوء التغذية في الجزائر خلال آخر السنوات:

الشكل رقم 2: تطور معدلات سوء التغذية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

(الوحدة=%)

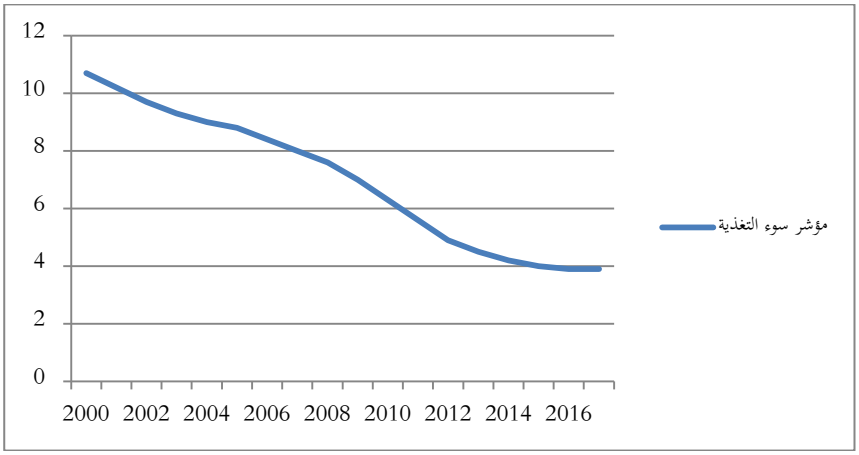

المصدر: (**البنك الدولي، 2017**)

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أن نسبة سوء التغذية في الجزائر قد تراجعت مقارنة بين سنة 2000 و 2017 حيث كنت النسبة سنة 2000 مقدرة بنسبة 10.7 % من عدد سكان الجزائر بينما تراجعت سنة 2017 إلى 3.9% من إجمالي عدد السكان، وإن دل ذلك فإنما يدل على تحسن مستوى الحصول على الغذاء ومستوى معيشة السكان وذلك نتيجة زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني المحلي من جهة، ومن جهة أخرى اللجوء إلى الاستيراد الخارجي لتلبية النقص الغذائي الموجود على المستوى الوطني، ما سمح ذلك بتقليص من معدلات الفقر والجوع في إطار محاولات الدول الجزائرية تحقيق وتجسيد أهداف الألفية الثالثة والتي في مقدمتها القضاء الفقر والجوع، ولكن رغم ذلك فإن نسبة 3,9% من إجمالي عدد سكان الجزائر الذين يعانون من سوء التغذية فهي تعد نسبة معتبرة لا يمكن الحد من الفقر في ظل وجود هذه النسبة لذا فالدولة مطالبة بتسطير برامج إجتماعية واقتصادية تساهم في التخفيض من مؤشر سوء التغذية في الجزائر حتى يمكن ذلك من القضاء على الفقر والجوع.

أما فيما يتعلق بمعدل الفقر فإنه حسب تصريحات رسمية وغير رسمية فقد تراجع معدل الفقر في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وذلك بفضل جملة من المخططات والبرامج سواء المتعلقة بتعزيز الأمن الغذائي أو سياسات التشغيل أو سياسات الضمان الإجتماعي...الخ، والجدول التالي يبين لنا تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (2008-2013):

الجدول رقم 3: تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (2008-2013)

(الوحدة=%)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	11,1	9,8	6,2	5,5	5,2	5,03

المصدر: (**قويدقورين، 2014، صفحة 19**)

يتبين لنا من خلال هذا الجدول رقم (4) بأنه هناك تراجع في معدلات الفقر في الجزائر، حيث تراجع المعدل من 11,1% من عدد سكان سنة 2008 إلى معدل 5,03% من إجمالي عدد سكان الجزائر وذلك حسب إحصائيات سنة 2013، وننوه في هذا الصدد أن تراجع معدلات الفقر في الجزائر راجع إلى عدد من الأسباب والعوامل أهمها نجاح بعض السياسات التنموية والإجتماعية والاقتصادية في تقليص من حجم الفقر والجوع بصفة عامة في إطار تحقيق أهداف الألفية الثالثة العالمي، وليست مقتصرة فقط على سياسات وبرامج الأمن الغذائي المطبقة، وذلك نظرا لكون أن الفقر ظاهرة مركبة إجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية فإن

علاجها يحتاج إلى سياسات وقرارات ذات أبعاد متعددة حتى يمكن الحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي لها تداعيات كبيرة سواء على الأفراد أو الدول على حد سواء.

4. تحديات التي تواجهها الجزائر للحد من الفقر في ظل مقاربة الأمن الغذائي وسبل تفعليها.

تواجه الجزائر العديد من التحديات والمشاكل الراهنة والتي تشكل بمثابة عائق كبير أمام تعزيز الأمن الغذائي للقضاء على الفقر والجوع، وتزداد تبعات هذه المشاكل سنة بعد سنة خصوصا مع زيادة عدد السكان، وسنحاول التطرق لإبراز هذه التحديات، وكذا تقديم حلول للتجاوز هذه المشاكل.

1.4. عراقيل تعزيز الأمن الغذائي لمواجهة الفقر: تواجه الجزائر العديد من المشاكل والتحديات لتفعيل الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، فبرغم من السياسات والإستراتيجيات المطبقة في هذا المجال، إلا أنها ما زالت غير قادرة على تحقيق أهداف الألفية الثالثة العالمي الخاصة بمؤتمر الغذاء العالمي، وذلك راجع إلى مجموعة من التحديات أهمها:

– قسوة الظروف الطبيعية التي تواجه الفلاحين الجزائريين ونقص الإمكانيات اللازمة لمواجهة هذه الظروف كالفيضانات والجفاف والتصحر وموجات البرد الطويلة.

– هجرة سكان الريف إلى المدينة ما أدى إلى نقص اليد العاملة خاصة اليد العاملة المهارة والتي قررت الهجرة لتعمل في مجالات أخرى.

– ضعف مستوى أداء الكوادر والإطارات العاملة في المجال الفلاحي وذلك بسبب ضعف التكوين وغياب دورات تدريبية للفلاحين لتطوير مهاراتهم وأداءهم الفلاحي.

– عدم القدرة على تطوير أساليب الإنتاج المحلي، والإعتماد فقط على وسائل الإنتاج المستوردة من الخارج (بوسالم و بودرة، 2017، صفحة 45).

– غياب إستراتيجية تفرض ترشيد إستخدام الأراضي ووقف الزحف العمراني في الأراضي الزراعية، هذا الزحف يؤدي إلى تقليص الأراضي الزراعية ما يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي.

– ضعف الإهتمام بالبحوث العلمية الزراعية، نتيجة الإعتماد على الدراسات السطحية والمستنسخة في العملية الإنتاجية (غراب، 2015، الصفحات 57-58).

– نقص الموارد المائية في الجزائر وعد وجود نظام حديث للري، حيث مازال الكثير من الفلاحين يعتمدون على الوسائل التقليدية في ري المحاصيل الزراعية (منظمة التعاون الإسلامي: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2016، صفحة 53).

– عدم إعطاء أهمية كبيرة للمرأة الريفية كشريك فعال يساهم في العملية الإنتاجية الفلاحية، وتعرضه للتمييز القانوني والثقافي في المشاركة في العملية التنموية.

– تحديات توفير الغذاء الأمن الصحي لكل أفراد المجتمع خاصة الأطفال والنساء الحوامل (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017، صفحة 10).

– نقص التمويل المخصص للتنمية الفلاحية والريفية، حيث أن ميزانية القطاع الفلاحي تعتبر بسيطة الحجم مقارنة مع الميزانيات المخصصة للقطاعات الأخرى.

– سوء التسيير الإداري والمالي في المجال الفلاحي أثر سلباً في تقديم مقترحات وحلول إيجابية في تحسين معدل الإنتاج الزراعي (غربي، 2008، الصفحات 289-290).

مما سبق يمكن القول أن هذه هي أهم التحديات التي تعيق الجزائر في تحقيق أهداف الألفية الثالثة العالمية والتي تتمركز حول العديد من الأهداف أهمها القضاء على الفقر والجوع ونقص التغذية، وعليه فإنه في ظل هذه التحديات الكبيرة تفرض على الجزائر بذل المزيد من الجهود للنهوض بالقطاع الفلاحي خاصة أن الجزائر ما زالت غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي مما يجعل القضاء على الفقر والجوع مرهون بمدى تمكن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي لكافة أفراد المجتمع دون تمييز، ولايتم ذلك إلا بتوفر إرادة سياسية حقيقية لتحقيق هذه الأهداف.

2.4. سبل تفعيل الأمن الغذائي الجزائري لمواجهة ظاهرة الفقر: من أجل النهوض بالأمن الغذائي في الجزائر والقضاء على الفقر والجوع، ينبغي على الحكومة الجزائرية أن تعيد الإعتبار للقطاع الفلاحي حتى يصبح رائداً وقادراً على تحقيق الأهداف المطلوبة منه، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي إتباع مجموعة الحلول والآليات في إطار مقاربات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وأهم هذه الحلول نذكر ما يلي:

– تبني سياسات وإستراتيجيات زراعية وطنية فعالة أكثر قادرة على القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وتحسن من مستوى المعيشي للمواطن الجزائري، بدلا من سياسات المخططات الخماسية والتي أثبتت فشلها مرارا وتكرار.

– زيادة عدد العاملين الجزائريين في القطاع الفلاحي بهدف تقليص من حجم البطالة خاصة لإمتصاص البطالة الموجودة في المناطق الريفية النائية، وذلك من خلال خلق المزيد من المشاريع الإستثمارية الفلاحية.

– تقديم الدعم اللازم سواء المادي أو المعنوي للمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية وذلك لما لهذه المشاريع والمؤسسات من آثار إيجابية في القضاء على الفقر والجوع (خوالد و ثلاجية، 2017، صفحة د ص).

– تنمية الموارد البشرية الجزائرية العاملة في القطاع الفلاحي وتعزيز من قدراتها وذلك من خلال إنشاء مراكز البحوث الزراعية وتطويرها، وكذا إعداد برامج تدريبية وتكوينية لصالح الفلاحين والإطارات المختصة في المجال الفلاحي، بهدف التعزيز من القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتوجات الفلاحية ما يسمح بتقليص من الفقر وسوء التغذية.

– تطوير البنية التحتية الزراعية كالطرق البرية والأسواق والمخازن وغيرها، خصوصا وأن البنية التحتية الجزائرية تعاني كثير ا من التهميش، وذلك بهدف عصرنة القطاع لتسهيل العملية الإنتاجية والتسويقية والتخزينية، وذلك حتى يمكن الإستفادة أكبر قدر من الوقت والجهد والمال.

– تشجيع ودفع عجلة الإستثمار الزراعي والشراكة القطاعية لتعزيز من مكانة القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال تسهيل شروط وإجراءات الإستثمار وكذا تقديم الدعم للمستثمرين الفلاحيين (غراب، 2015، الصفحات 58-59).

– تشجيع المرأة الريفية الجزائرية والتي لطالما عرفت بنشاطها وحبها للأرض على العمل في القطاع الفلاحي، وذلك من خلال تقديم لها كل الإمكانيات والتحفيزات للمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي ومحاربة الفقر، وذلك من خلال زيادة حجم الإنتاج الفلاحي من بعض السلع الغذائية.

– إدراج البعد الإيكولوجي في العملية الإنتاجية وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر والحفاظ عليها وترشيد إستغلالها بما يضمن الحفاظ على بيئة مستدامة تحفظ حقوق الأجيال الحالية و المقبلة في الإستفادة من خيرات الطبيعة (غربي، 2009، صفحة 21).

– تعزيز مصادر تمويل البرامج الفلاحية لتعزيز الأمن الغذائي الجزائري للحد من الفقر والجوع وذلك من خلال الاعتماد على المصادر الذاتية (الداخلية) والمصادر الخارجية (القروض البنكية).

– تقديم الدعم المالي لصغار الفلاحين كونهم يشكلون القوة المنتجة الساحقة في القطاع الفلاحي الجزائري مما يعزز من قدراتهم على تحقيق معدلات إنتاجية عالية تنعكس إيجاباً على تعزيز الأمن الغذائي الجزائري ما يحد بذلك من ظاهرة الفقر من جهة، وتعزز كذلك من أرباحهم وفوائدهم من جهة أخرى (كروش، 2019، الصفحات 529-530).

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نؤكد بأن هناك دوراً كبيراً للأمن الغذائي في الحد من ظاهرة الفقر والجوع سواء في الجزائر أو في سائر دول العالم، ومن خلال ما تم تقدمه أتضح لنا أن سياسات وبرامج الأمن الغذائي ساهمت في التقليص النسبي لمعدلات الفقر والجوع، ولكن ننوه في هذا الصدد أن هناك سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية وثقافية أخرى ساهمت بدورها في تخفيض معدلات الفقر والجوع، كما نؤكد في هذا السياق على أن الجزائر مازالت غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي ما يجعل فرص القضاء على الفقر والجوع بعيدة المنال حاليا، لأن القضاء على الفقر والجوع يتوقف بنسبة كبيرة على مدى تحقيق الأمن الغذائي، وقد توصلنا خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

– ساهمت برامج وسياسات الأمن الغذائي الجزائري في تقليص من معدل الجوع والفقر، وذلك من خلال زيادة المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية.

– تراجع معدلات الفقر إلى نحو 5% ومعدل سوء التغذية إلى 3,9%.

– رغم النتائج المحققة في مجال محاربة الفقر والجوع، إلا أنها ما زالت غير كافية وتلبي تطلعات المجتمع الجزائري خاصة الطبقات الفقيرة والمعدومة خصوصا في ظل الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر.

– إن السياسات والبرامج الزراعية لا تكفي لوحدها للقضاء على الفقر والجوع، فلابد من وجود سياسات مكملة لها مثل سياسات التشغيلية والإجتماعية والتضامنية وغيرها، أي لابد من وجود منظومة متكاملة من القوانين والإجراءات والسياسات حتى يمكن القضاء على الفقر والجوع.

– تواجه الجزائر على غرار العديد من الدول العديد من التحديات والتي تعرقل من تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر والجوع كزيادة عدد السكان، وهشاشة البنية التحتية، وضعف التمويل الفلاحي، والاستعمال التقليدي لوسائل الإنتاج...الخ.

وعليه ينبغي على الجزائر في ظل العولمة وتوجهاتها الرأسمالية أن تتبنى المزيد من الإستراتيجيات ذات الرؤية المستقبلية تضمن تحقيق الأهداف التنموية لأفراد المجتمع بكل مساواة وعدالة مع ضمان حق الأجيال القادمة في الإستفادة من هذه الموارد الطبيعية في ظل مقاربة التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

- أبو بكر الشريف خوالد، نوة ثلاجية. (مارس، 2017). التنمية الزراعية ودورها في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي: قراءة في تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD). مجلة دراسات وأبحاث، (26)، صفحة د.ص.
- أبوبكر بوسالم، و فاطمة بودرة. (2017). دور ومتطلبات برامج التنمية الريفية في الإقلال من مستوى الفقر في ظل التوجهات الدولية. (2)، الصفحات 38-54.
- أحمد عزوز، و أحمد ضيف. (جوان, 2017). أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها. مجلة معارف ، السنة 12 (22)، الصفحات 323-340.
- البنك الدولي. (2017). معدل انتشار سوء التغذية (% من تعداد السكان) الجزائر، تاريخ الاسترداد 15 ماي, 2020، من: https://data.albankaldawli.org/indicator/SN.ITK.DEFC.ZS?locations=DZ
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2017، 2018). الجزائر بالأرقام، أعداد 47 و48. الجزائر.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2018). الجزائر بالأرقام، نتائج: 2015-2017،. الجزائر.
- الطاهر مبروكي. (2007). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. مجلة الباحث (05)، الصفحات 15-26.
- اللجنة الإقتصادية لشمال إفريقيا: مكتب شمال إفريقيا. (2012). الأمن الغذائي في شمال إفريقيا: تحليل الحالة وإستجابات الدول لعدم إستقرار الأسواق الزراعية. الرباط.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية أ. (2010). دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2005-2017). الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، أعداد متفرقة. الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2010-2017). الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، أعداد متفرقة. الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ب. (2017). الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. الخرطوم.
- جانلوكا بوزيا، وآخرون. (2016). الأمن الغذائي في فلسطين نظرة على أدوات وممارسات الزراعة البيئية.
- جمال جعفري، و العجال عدالة. (2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015). مجلة دفاتر اقتصادية ، 10 (2)، الصفحات 98-119.
- حاج قويدقورين. (2014). ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية: البطالة والتضخم. (12)، 16-25.

- حسين سالم جاسم البغدادي. (2014). تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانية تحقيقه. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ، 16 (03)، الصفحات 168-183.
- حسين عبد المطلب الأسرج. (2014). الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه. النشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية ، 1-13.
- رزيقة غراب. (2015). إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق. (13)، الصفحات 49-61.
- صندوق النقد العربي. (2009). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي.
- عزالدين نزغي، و الطيب هاشمي. (2013). السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية ، 9 (33)، الصفحات 1-42.
- فاطمة الزهراء مهديد، و فطيمة حاجي. (2016). واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر. مجلة الإقتصاد والتنمية (06)، الصفحات 5-22.
- فتيحة بوزيان، و مليكة حفيظ. (2018). تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر. مجلة دراسات إقتصادية ، 5 (1)، الصفحات 119-137.
- فريد بختي، و رضا بهياني. (ديسمبر, 2018). مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته. مجلة نماء للإقتصاد والتجارة (ع4)، الصفحات 180-193.
- فوزية غربي. (جوان, 2009). التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر. مجلة العلوم الإنسانية ، ب (31)، الصفحات 5-21.
- فوزية غربي. (2008). الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية . جامعة منتوري _قسنطينة: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. (2017). الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن والتغذية.
- مجلة siyada. (19 جويلية, 2019). في خدعة المفاهيم: ما بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية: أين تتموقع الشعوب ؟ تاريخ الاسترداد 10 ماي، 2020، من شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية: https://www.siyada.org/ar/siyada-board/
- مراد جبارة، و مُحَمَّد راتول. (جانفي, 2016). الأمن الغذائي في الوطن العربي: انجازات وتحديات 2012/2000. (15)، الصفحات 71-82.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2012). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سنة 2012: النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كافٍ لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية. روما.
- منظمة التعاون الإسلامي: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2016). الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016. أنقرة.
- نادية حصروي. (2009). تحليل وقياس الفقر في الجزائر: دراسة تطبيقية في ولاية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادي. جامعة منتوري،قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- نور الدين كروش. (2019). دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 8 (4)، الصفحات 520-532.